

التمويل الأصغر صناعة مالية واعدة لتحقيق الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

Microfinance is a Promising Financial Industry to achieve Financial Inclusion for SMEs

صخري عبد الوهاب¹، بن علي سمية²

Sakhri Abdelwaheb¹, Benali Soumaya²

¹جامعة باجي مختار-عنابة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي (الجزائر)،

abdelwaheb.sakhri@univ-annaba.org

²جامعة باجي مختار-عنابة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي (الجزائر)،

benali.soumaya.dz@gmail.com

تاريخ القبول: 2023/07/03

تاريخ الاستلام: 2023/03/23

ملخص:

هدفت الدراسة لمعرفة مدى قدرة التمويل الأصغر على تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة من خلال توسيع مؤسساته لدائرة الخدمات المالية الممنوحة للفقراء وذوي الدخل المنخفض، ما أدى لانتشاره بشكل رهيب في السنوات القليلة الماضية، هذا وتم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي وفق ما اقتضته طبيعة الموضوع، وقد توصلت الورقة البحثية أن تحقيق الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يخلف مكاسب مالية، اقتصادية واجتماعية، كما أن التمويل الأصغر يسمح بسد فجوة الاستبعاد البنكي مما يخلق للمشروعات الاستدامة المالية، في الأخير تم تقديم توصيات أبرزها ضرورة تحسين مناخ عمل مؤسسات التمويل الأصغر وعقد شراكات بينها وبين البنوك التجارية من أجل تعزيز شمول الأفراد والمؤسسات.

كلمات مفتاحية: تمويل أصغر، شمول مالي، مشروعات صغيرة ومتوسطة، خدمات مالية، استبعاد بنكي.

تصنيف JEL: G21، D14، L25

Abstract:

The study aimed to know the extent of Microfinance's ability to enhance Financial Inclusion of Small and Medium-sized Enterprises, Especially by expanding its institutions to provide Financial Services to the poor and low-income people, Which led to its terrible spread in the last few years. Descriptive and analytical methodologies were used as required by the nature of the topic; the research paper found that achieving financial inclusion of SMEs has financial, economic and social gains, Microfinance also allows closing the Bank Exclusion gap, which creates financial sustainability for this enterprises, Finally recommendations were made most notably the need to improve the working climate of microfinance institutions and to establish partnerships between them and commercial banks in order to promote the inclusion of individuals and enterprises.

Keywords: Microfinance, Financial Inclusion, SMEs, Financial Services, Bank Exclusion.

Jel Classification Codes: G25, D14, L25

¹ المؤلف المرسل: صخري عبد الوهاب، sakhriabdelwahab95@gmail.com

مقدمة:

أضحى التمويل الأصغر من المواضيع المثيرة للاهتمام لدى مختلف المنظمات الدولية والفاعلين الاقتصاديين، ذلك كون أن هذا البديل المستحدث أثبت جدارته كوسيلة مهمة في مكافحة الفقر، الحد من أزمة البطالة، تحسين المستوى المعيشي وبلوغ الرفاه الاجتماعي، الأكثر من ذلك هو أن صناعة المالية المصغرة (التمويل الأصغر) تشهدا نموا مطردا في أصولها يرجع هذا بالأساس إلى زيادة انتشارها في كافة أرجاء العالم خاصة الدول النامية بالإضافة لتوسع منتجات مؤسسات التمويل الأصغر وانتهاجها للعديد من الأشكال والتصنيفات، بل تعدى الأمر لتقديمها خدمات غير مالية تهدف من ورائها لتعزيز الثقافة والوعي المالي لدى العملاء وحاملي المشاريع على حد سواء، في ذات السياق يشكل الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة تحديا عالميا خاصة أن الوصول لمختلف الخدمات المالية سواءا من ناحية الحصول على القروض متناهية الصغر لإقامة المشروعات التي تساعد الأسر على تحسين مستويات دخلها، الاستفادة من الناحية الادخارية، تلقي دورات التدريب والتكوين في ما يتعلق بالإدارة والتسيير المالي، سيعمل على تحسين مستوى الاقتصاد وزيادة الإنتاج في كافة القطاعات والمجالات، توظيف العمالة، والمساهمة في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية، وبشكل إجمالي تحقيق التنمية المستدامة فيما يتعلق بالشقين الاقتصادي والاجتماعي، لكن بين الواقع والمأمول تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عزوفا كبيرا من قبل الهيئات والمؤسسات المالية التقليدية فيما يخص جانب التمويل، بالتالي أظهرت الاتجاهات الحديثة في دنيا المال والأعمال ضرورة الاعتماد على التمويل الأصغر كأداة تمويلية مبتكرة قد تساعد بسبب الزخم الذي يعرفه من تحقيق الاشتغال المالي لمؤسسات القطاع والقضاء على الإقصاء المالي الذي تواجهه ولو بشكل تدريجي.

إشكالية الدراسة:

تأسيسا على ما تم ذكره سلفا يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال الموالي:

✓ كيف يمكن للتمويل الأصغر باعتباره صناعة مالية واعدة أن يحقق الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

فرضية الدراسة:

تتعلق الورقة البحثية الحالية من فرضية أساسية مفادها أن التمويل الأصغر يعرف ثورة غير مسبوقة وانتشار واسع النطاق خاصة في الدول الفقيرة التي تشهد مستويات شمول مالي منخفضة، ما أدى لاعتباره

صناعة مالية واعدة تعمل على تحسين وصول الم.ص.م لخدمات الإقراض، الادخار والتأمين، وكذلك الاستفادة من زيادة الوعي المالي عبر دورات التدريب والمشورة المالية الممنوحة.

أهداف الدراسة:

- يصبو البحث لبلوغ جملة من التوصيات أهمها:
- الإلمام بالاطر النظرية لمصطلح التمويل الأصغر؛
- التعرّيج لثورة التمويل الأصغر على المستوى العالمي والإقليمي؛
- معرفة مزايا تحقيق الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمساهمة الفعالة للتمويل الأصغر في ذلك.

حدود الدراسة:

❖ **الحدود الزمنية:** من خلال البيانات والمعلومات الإحصائية المتوفرة حول مؤشرات التمويل الأصغر كان الحقل الزمني للدراسة في غالبيته من سنة 2013 إلى غاية 2018.

❖ **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على المستوى الكلي مع التركيز على مجموعة من الدول (آسيا، أمريكا اللاتينية وإفريقيا) التي شهدت بزوغ ضوء التمويل الأصغر لمحاربة الفقر وتعزيز الشمول المالي.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحقيق المسح النظري لمتغيرات البحث، والأسلوب التحليلي للوصول إلى النتائج والتفسيرات بخصوص الإحصائيات والأرقام المتحصل عليها من مختلف المصادر والمواقع الرسمية.

1. الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر

منذ سنوات ولا يزال الفقر وإنعدام الموارد المالية هاجسا وتحديا عالميا، لهذا تم اللجوء إلى وسيلة التمويل الأصغر للوصول إلى الفقراء وتنظيمهم وتوفير التمويل اللازم لإنشاء مشاريعهم خاصة.

1.1 مفهوم التمويل الأصغر ومؤسساته:

يعرف التمويل الأصغر من قبل المفكرين والعلماء بطرق مختلفة، لكن جوهر التعريف يشير له أنه عبارة عن توفير الخدمات المالية عموما بما في ذلك خدمات الادخار والائتمان للعملاء ذوي الدخل المنخفض والشرائح الأكثر احتياجا بما يحقق الاستفادة المالية لهم.¹

يحتوى التمويل الأصغر على أدوات ووسائل مالية واجتماعية فعالة، فهو يعمل على توفير خدمات الادخار وخطوط الائتمان، التأمين، تطوير المشروعات، الإعتماد على الذات وتطوير المهارات الشخصية، التدريب، إدارة القدرات وخدمات الوساطة الاجتماعية، خدمات محو الأمية والرعاية الصحية.²

إجمالاً يمكن القول أن التمويل الأصغر هو وسيلة مستحدثة تستعمل خصيصاً لصالح الفقراء من أجل الحصول على التمويل مقارنة بعزوف المصارف الكلاسيكية، كما أنه مصدر تمويل سكان العالم خاصة منهم الفئة التي لا تتعامل مع البنوك ولا بالفوائد الربوية.³

أما **مؤسسات التمويل الأصغر** فتتمثل في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للفقراء، وأغلبها قائمة على برامج القروض الصغرى وإيداع المبالغ الصغيرة من عملائها وليس من العامة، ويقدم التمويل الأصغر في الغالب بواسطة ثلاثة مصادر رئيسية تتمثل في المؤسسات الرسمية كالبنوك، والمؤسسات شبه الرسمية مثل المنظمات غير الحكومية، والمصادر غير الرسمية مثل الممولين وأصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض⁴، أغلب مؤسسات التمويل الأصغر قائمة على برامج القروض المصغرة، حيث تقبل إيداع المبالغ الصغيرة من عملائها فقط وليس من العامة، يعد نوع المنظمات غير الحكومية من أبرز أشكالها، كما يرتبط نشاطها الأساسي والوحيد في تقديم خدمات مالية للأسر والفقراء (الإقراض، الادخار، والتأمين...) وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذوي الدخل المنخفض، أي أولئك الذين لا يتعاملون مع المصادر والقنوات المالية الرسمية.⁵

2.1 مبادئ التمويل الأصغر:

قامت **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء** بوضع المبادئ التوجيهية والإرشادات المتعلقة بتطبيق التمويل الأصغر، ويمكن ذكر أهمها في ما يأتي:

- لا يحتاج الفقراء إلى القروض فقط وإنما لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة، بالإضافة أيضاً إلى الادخار والتمويلات النقدية والتأمين كل حسب أوضاعه؛
- التمويل الأصغر هو أداة قوية لمكافحة الفقر والحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر، مما يمكن الفقراء من زيادة دخولهم وتكوين الأصول المالية مع تخفيف تعرضهم للصدمات الخارجية، أيضاً يسمح التمويل الأصغر بالانتقال إلى التخطيط المستقبلي والاستثمار في تحسين تغذيتهم وأوضاعهم الصحية وتعليم أطفالهم؛
- يُعنى بالتمويل الأصغر بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء أغلبيتهم من سكان دول العالم النامي، كما أن الشريحة الكبرى منهم يفتقرون للقدرة في الحصول على الموارد المالية من البنوك التجارية؛

- قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تغطية التكاليف بهدف الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الفقراء، زيادة عن ضرورة تحقيق الاستمرارية المالية والعتور على أهم الطرق والوسائل الجديدة لتمكين الفقراء المحرومين من البنوك؛

- التمويل الأصغر مُعنى بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة لتمويل الفقراء، كما تتطلب هذه المؤسسات أن تقدم خدماتها بشكل مستمر، وتحتاج للاعتماد على حسابات التوفير لتقديم قروض وخدمات أخرى، فعندما تتطور هذه المؤسسات الدائمة يقل اعتماد المتعاملين على التمويل من المتبرعين أو الحكومات بما فيها بنوك التنمية؛⁶

- الظرفية وتكاملية التمويل بمعنى أن يكون الدعم المقدم من الجهات المانحة مكملًا لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقتًا وأن يعمل على الوصول بالمؤسسات إلى المرحلة التي يمكنها الاستغناء فيها عن الدعم من المصادر التمويلية الأخرى؛

- يجب الاهتمام ببناء القدرات والتركيز على بناء المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، فضلًا عن بناء المهارات والأنظمة على جميع المستويات، لذلك يجب على الجهات المانحة التركيز على دعم وبناء قدراتهم؛

- التمويل الأصغر يعمل بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، لكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرامج التمويل الأصغر للحكم على الأداء من التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.⁷

3.1 منتجات وخدمات التمويل الأصغر:

تتمثل منتجات المالية المصغرة في الخدمات المالية وغير المالية الموجهة لفئة الفقراء والمهمشين والتي يمكن عرضها على النحو الآتي:

- **الإقراض الأصغر:** يعد الخدمة الغالبة في التمويل الأصغر فهو جزء منه، كما أن نجاح العديد من مؤسسات التمويل الأصغر يتوقف على حسب قدرتها في دمج الممارسات الناجحة لمؤسسات القطاع غير الرسمي ضمن مؤسسات القطاع الرسمي، خاصة فتح المجال للولوج إلى القروض أمام الأفراد المقصيين من نظام التمويل الرسمي بنسبة فائدة أقل بكثير مقارنة مع تلك التي يفرضها المنافسون وهم مقرضو الأموال.⁸

- **الادخار الأصغر:** إن التوجه الحالي لمؤسسات التمويل المصغر هو تحفيز عملائها على فتح حسابات ادخارية التي تعود عليهم بعوائد وتوفر للمؤسسة سيولة تتميز بالتكلفة القليلة والاستقرار، فعلى سبيل المثال

تمول حاليا مؤسسة غرامين بنك قروضها المصغرة انطلاقا من ودائع عملائها 100%، مما يسمح لها بالتخلي عن تمويلات الجهات المانحة وطلب قروض مقابل تكاليف عالية وشروط تحد من توجهها الاجتماعي وتقرض عليها خطة اقتصادية.⁹

- **التأمين الأصغر:** بسبب انخفاض دخول الفقراء وعدم انتظامها، فإن بعض الأزمات غير المتوقعة كالأمراض يمكن أن تقضي على مدخراتهم أو تدفع بهم إلى مزيد من عمليات الاقتراض والمديونية، لذلك لا يحتاج الفقراء إلى الحصول على تسهيلات الإقراض المصغر والادخار فحسب، بل يحتاجون إلى خدمات تأمينية تحمي أصولهم ومدخراتهم التي كونوها من خلال خدمات الإقراض والادخار التي تحصلوا عليها.¹⁰

- **خدمة تحويل الأموال:** تعد عملية تحويل الأموال خدمة مالية حساسة ومهمة للغاية، إلا أن قلة من مؤسسات التمويل الأصغر تقوم بتوفيرها (الثروة والإقبال المتزايد على شركات التكنولوجيا المالية والتطورات الرقمية أدت للسيطرة على قطاع تحويل الأموال)، حيث تتمثل هذه العملية في تحويل الأموال إلى الفقراء من قبل أهاليهم أو أصدقائهم من بلدان مختلفة.¹¹

- **خدمات التدريب والتعليم المالي للفقراء:** يواجه العملاء صعوبة في عملية الاختيار والمفاضلة بين المنتجات المالية والخدمات الممنوحة لهم، حيث تكفي الأغلبية بالاختيار المعتاد حتى وإذا تواجدت هنالك خدمات أفضل وأكثر ملائمة، ونتيجة لتزايد عدد مؤسسات التمويل الأصغر دفع ذلك بعض الفقراء للاستفادة لأكثر من قرض، ولكن بسبب ضعف قدرتهم على إدارة المال والأعمال أدى إلى العسر المالي والإفلاس، فالتعليم المالي والتدريب يساعد الفقراء على فهم اختياراتهم المالية وإدارة أعمالهم على نحو يضمن لهم الاستمرارية.¹²

2. واقع صناعة التمويل الأصغر على المستوى العالمي والإقليمي

منذ سنوات أصبح الوصول إلى الخدمات المالية حقيقة واقعة، فقد لعبت مؤسسات التمويل الأصغر دورا رئيسيا في إنجاح هذه العملية من خلال كفاءتها التشغيلية وتركيزها على وفورات الحجم بما يمكنها من خدمة المزيد من الأفراد من ذوي الدخل المحدود عن طريق عرض وتقديم منتجات مالية متنوعة بأسعار تنافسية، بالتالي سيتم تخصيص هذا العنصر من أجل التطرق لأهم الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالتمويل الأصغر على المستوى العالمي والإقليمي.

الجدول 1: تطور عدد مؤسسات التمويل الأصغر في العالم للفترة 2013-2018

المناطق	2013	2014	*2015	2016	2017	2018
العالم	1391	1045	/	1112	981	916
أمريكا اللاتينية والكاريبي	393	349	/	355	275	248
إفريقيا	368	219	/	211	160	109
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	226	143	/	151	142	136
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	44	31	/	30	30	29
شرق آسيا والمحيط الهادي	157	138	/	143	150	180
جنوب آسيا	203	165	/	222	224	214

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- Convergences et Zéro Exclusion Carbone Pauvreté, Rapports des Baromètre de la Microfinance 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, (6-10 éme édition), Paris-France: Convergences, Site Web:

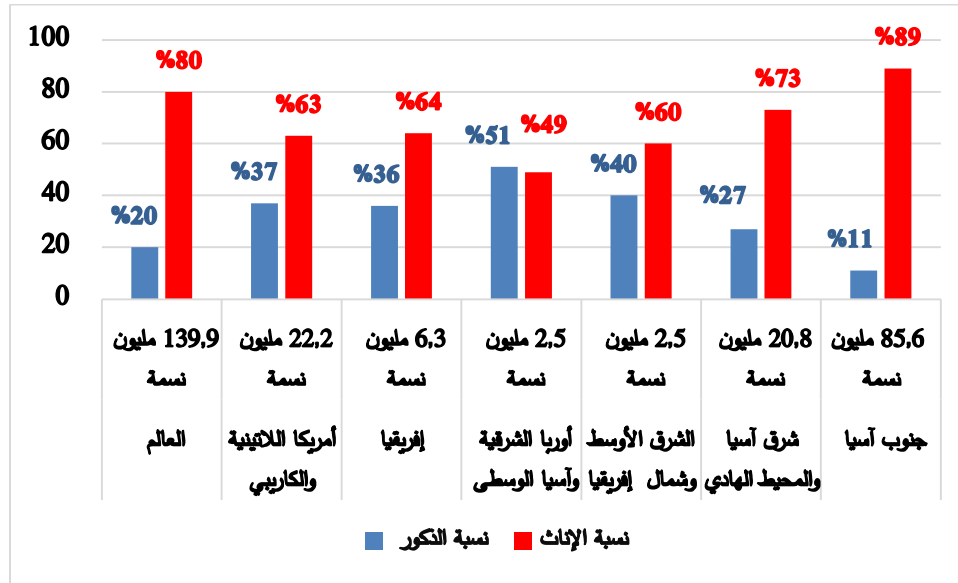
<https://www.convergences.org/barometre-de-la-microfinance>, consultée: 08/03/2022.

*2015: إحصائيات السنة غير متوفرة.

الإحصائيات متعلقة بالمؤسسات التي ترفع تقاريرها لسوق تبادل معلومات التمويل الأصغر (Microfinance Information Exchange).

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد مؤسسات التمويل الأصغر يعرف تذبذبا على المستوى العالمي فبعد تسجيله سنة 2013 لأقصى عدد بلغ 1391 مؤسسة تمويل أصغر عرف انخفاضا سنة 2014 ليلاصم ما عدده 1045 ليعرف مرة أخرى ارتفاع كان سنة 2016 بلغ حينها 1112 مؤسسة، ثم يتراجع بشكل تدريجي إلى حين سنة 2018 مسجلا 916 مؤسسة، في خضم ذلك تحتل منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي الريادة رغم ما عرفته من انخفاض محسوس، تأتي بعدها إفريقيا تليها جنوب آسيا التي عرفت استقرارا ملحوظا في العدد الإجمالي لمؤسسات التمويل الأصغر المتواجدة فيها، ثم شرق آسيا والمحيط الهادي التي شهدت ارتفاعا من سنة 2013 إلى 2018 بواقع 23 مؤسسة مستحدثة، في حين تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مؤخرة الترتيب لعدم رواج صناعة التمويل الأصغر بالشكل اللازم في المنطقة.

الشكل 1: عدد المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر سنة 2018



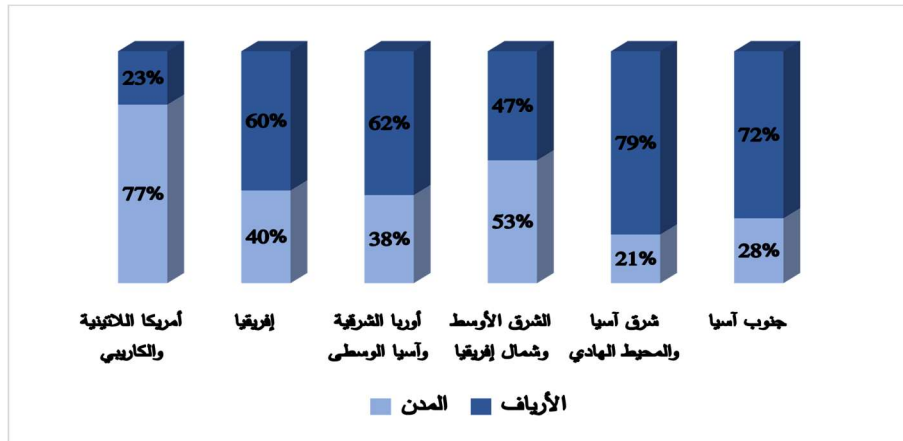
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Convergences et Zéro Exclusion Carbone Pauvreté, (2019): Rapport de Baromètre de la Microfinance, 10^{ème} édition, Paris-France : Convergences, p 2-3, Site Web:

<https://www.convergences.org/barometre-de-la-microfinance>, consultée: 08/03/2021.

بالنسبة لعدد المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر شهدت منطقة جنوب آسيا الريادة بواقع 85.6 مليون نسمة ممثلة بـ 89% إناث و 11% ذكور، هذا راجع للزخم الكبير التي تعرفه كل من أسواق الهند، بنغلادش، وفيتنام، تأتي في المرتبة الثانية أمريكا اللاتينية بـ 22.2 مليون نسمة كانت فيها الأغلبية الساحقة للنساء بواقع 63% و 37% للرجال وما هو معروف عنها ضعف مؤسساتها في التوغل للمناطق الريفية والنائية أين يكثر فيها عدد الفئات المهمشة والمحرومة، تأتي بعدها منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي بما قيمته 20.8 مليون نسمة من المستفيدين من خدمات ومنتجات التمويل الأصغر وكما جرت العادة في باقي المناطق فالحصة الأكبر كانت للإناث بـ 73% والذكور بـ 27%، لتأتي كل من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/شرق أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الأخيرة مناصفة بقيمة 2.5 مليون مستفيد.

الشكل 2: توزيع المقترضين في الأرياف والمدن لسنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Mix Market, (2018): Global Outreach & Financial Performance Benchmark Report -2017-2018, p 03.

يوضح الشكل (2) نسبة توزيع المقترضين على الأرياف والمدن، والتي كانت مختلفة ومتباينة من منطقة لأخرى ففي شرق آسيا والمحيط الهادي، جنوب آسيا، أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وإفريقيا، كانت الحصة الأكبر تعود للأرياف بتسجيلها نسب 79%، 72%، 62% و 60% على التوالي الأمر الذي يُفسر احتواء هذه المناطق لأكثر الفئات فقرا وحرمانا وعليه فهذه الشريحة تحاول دوما تحسين طريقة عيشها والحصول على دخل لمواجهة الظروف الصعبة، بالتالي تستعين بمؤسسات التمويل الأصغر من أجل تمويلها ومساعدة في إنشاء مشاريع مدرة للدخل، في المقابل عرفت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وكذلك منطقة المينا ارتفاع حصة المدن بالنسبة للمقترضين على حساب الريف يمكن إحالة الأمر إلى عدم تواجد فروع لمؤسسات التمويل الأصغر الناشطة في هذه المناطق داخل الأرياف والمناطق النائية، مما جعل نسبة المقترضين تتركز بشكل كبير في المدن على حساب الريف.

الجدول 2: تطور محفظة القروض للفترة 2013-2018 الوحدة: بليون دولار أمريكي

المناطق	2013	2014	*2015	2016	2017	2018
العالم	95,1	87,1	/	102	114	124
أمريكا اللاتينية والكاريبي	38,1	40,6	/	42,5	49,8	48,3
إفريقيا	8,3	8,2	/	8,7	9	10,3
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	14,1	11,3	/	9,3	7,2	5,7
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1,6	1,2	/	1,4	1,6	1,5
شرق آسيا والمحيط الهادي	22,5	12,9	/	16,5	19,1	21,5
جنوب آسيا	10,7	12,8	/	23,5	27,9	36,8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Convergences et Zéro Exclusion Carbone Pauvreté, Rapports des Baromètre de la Microfinance 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, (6-10 éme édition), Paris-France: Convergences, Site Web:

<https://www.convergences.org/barometre-de-la-microfinance>, consultée: 08/03/2022.

2015*: إحصائيات السنة غير متوفرة.

يتبين من خلال الجدول أعلاه والمتعلق بقيمة محفظة القروض أن مستوياتها العالمية في تزايد مستمر، حيث وصلت سنة 2018 إلى ما يقارب 124 بليون دولار مقارنة بسنة 2013 أين حققت 95,1 بليون دولار، والسبب وراء ذلك هو تزايد عدد المستفيدين من القروض المصغرة عبر العالم، على المستوى الجزئي احتلت أمريكا اللاتينية والكاريبي الصدارة بـ 48,3 بليون دولار ذلك يعود لارتفاع عدد الدول الفقيرة في المنطقة والتمهيش المالي من قبل القطاع المالي الرسمي ما أدى بالفئات المحرومة للاستعانة بمؤسسات المالية المصغرة، نفس الأمر ينطبق على منطقة شرق آسيا محققة 36,8 بليون دولار، بينما تحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أسفل الترتيب بـ 1,5 بليون دولار كقيمة لمحفظة القروض والتي تعزى لقلة مؤسسات التمويل الأصغر وعدم التوجه لهذه الصناعة مثل ما هو في الجزائر التي تشهد فقط ظهور هياكل الدعم الحكومية في ظل غياب واضح للأصناف والأشكال الأخرى.

الجدول 3: أحسن 10 دول على أساس المقرضين النشطاء سنة 2018

الدول	عدد المقرضين النشطاء (آلاف)	قيمة محفظة القروض (مليون دولار)	عدد المودعين (آلاف)	قيمة الودائع (مليون دولار)
الهند	37891.7	21033.0	4166.5	6102.4
بنغلادش	26916.4	7896.5	23846.5	5038.6
فيتنام	7317.3	8675.8	9227.1	4320.4
المكسيك	6465.0	3068.8	2537.5	779.6
الفلبين	5187.4	1043.6	6996.3	678.8
باكستان	5062.2	1681.2	27705.6	1679.9
البيرو	4921.4	12443.3	6771.1	10294.1
كولومبيا	2743.1	6334.6	7966.7	4864.0
كمبوديا	2172.9	7713.1	3999.9	5660.4
البرازيل	2090.8	998.6	0	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- Mix Market, (2018): Global Outreach & Financial Performance Benchmark Report -2017-2018, p 03.

من مخرجات الجدول أعلاه فقد حققت الهند أحسن النتائج من حيث قيمة محفظة القروض والتي بلغت 21033 مليون دولار وقيمة الودائع 6102,4 مليون دولار ما يوضح انتشار مؤسسات التمويل الأصغر في البلد بكثرة، والخدمات المميزة والفريدة من نوعها التي أدت لوفود شرائح كامل المجتمع الهندي، كذلك من البديهي جدا أن تحتوي القائمة على دولة بنغلادش فهي الموطن الذي بزغ منه ضوء التمويل الأصغر من خلال تجربة غرامين بنك لمحمود يونس، فقد عرفت قيمة القروض 7896,5 مليون دولار فيما كانت قيمة الودائع 5038,6 مليون دولار، وما هو ظاهر غياب لدول قارة أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضمن قائمة أحسن الدول اقتراضا من مؤسسات المالية المصغرة.

الجدول 4: عدد المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر في الدول الأكثر فقرا للفترة 2013-2020

الدول	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بوليفيا	811026	787609	750307	742192	708057	717841	750422	750359
البيرو	2296579	2403154	2497781	2808236	3059207	3270620	3541474	3334445
الإكوادور	357677	401453	368621	370404	359063	406013	438518	/
جزر القمر	115884	118374	159061	227707	259436	285212	270581	274002
غينيا بيساو	1393	1093	1093	1093	549	484	474	5509
مدغشقر	159130	164244	178987	178583	212077	234468	296478	259476
النيجر	35436	41265	46362	65942	38220	38220	39263	39263
ميانمار	217320	309086	284637	1392558	2030377	1108070	3975123	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- IMF Financial Access Survey, (2021), Site Web: <https://data.imf.org>, consulted: 08/03/2021.

يتضح من خلال الجدول أعلاه هيمنة كل من البيرو وميانمار من حيث عدد المقترضين من مؤسسات المالية المصغرة التي تقبل الودائع، والذي تجاوز عتبة 3 ملايين شخص سنة 2019، كما تعد بوليفيا من أكثر الدول الفقيرة في أمريكا اللاتينية حيث يعرف عدد المقترضين لدى مؤسسات التمويل الأصغر في البلد تذبذبا طفيفا وقد بلغ سنة 2020 قرابة 750359 مقترض، لتحل كل من الإكوادور، مدغشقر، وجزر القمر المراتب الموالية حيث تشهد هذه البلدان ارتفاعا كبيرا لمعدلات الفقر والبطالة بالإضافة إلى التهميش الذي يطال الفئات المحرومة وأصحاب المشاريع المقاولاتية، في الأخير تحتل غينيا بيساو أسفل الترتيب لعدد المقترضين للتمويل الأصغر فبعد أن كان يلامس عتبة 1393 مقترضا سنة 2013 عرف تدهورا كبيرا إلى قرابة 474 مقترض بحلول سنة 2019 ليعاود الارتفاع في السنة الموالية 2020 ليصل إلى 5509 مقترض، في حين لا تزال الجهود قائمة من أجل تحسين هذا العدد وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأفراد بشكل خاص بما يرجع بالفائدة على التنمية الشاملة للبلد بشكل عام.

3. دور التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يظهر دور مؤسسات التمويل الأصغر من خلال إعادة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من النظام التقليدي والعمل على استحداث مشروعات أخرى للتخفيف من حدة الفقر وامتصاص جزء من البطالة التي تعاني منها أغلب الدول النامية.

1.3 مكاسب الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يُعنى بالشمول المالي عملية إدراج مالية لضمان الحصول على منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة¹³، ويعتبر هذا المفهوم توجها عالميا بهدف تسخير الحماية اللازمة للمشروعات الراغبة في التحول للاقتصاد الرسمي، كما يوفر فرصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بغية إحداث تنمية مجتمعية حقيقية خاصة في القرى والأرياف.¹⁴

رغم الدور المحوري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن تحسين وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المالية أصبح مطلباً سياسياً مهماً في العديد من الدول، بالرغم من أن البعض منها قد أطلق مبادرات وسياسات بهذا الشأن، كما يولي صناع القرار أهمية كبرى للشمول المالي في خلق بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستبعدة من المؤسسات المالية الرسمية وزيادة ابتكاراتها، كما أن سرعة الوصول للخدمات المالية بأقل الأسعار ذات جودة وكفاءة متميزة تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي الشامل¹⁵، وعليه تتسم إمكانية حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات والمنتجات المالية بتحقيق جملة من المزايا، تساعد على دخول هذه المشروعات تحت مظلة الشمول المالي، ويمكن تبيان ذلك عبر ما يأتي:

- **فعالية السياسات الإقتصادية الكلية:** تقترن زيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بازدياد فعالية السياسة المالية الكلية، بما في ذلك تحسين التحصيل الضريبي، كذلك تقيد دراسة صندوق النقد الدولي IMF أن زيادة الشمول المالي تخلف ارتفاع الإيرادات والمصروفات كحصة من إجمالي الناتج المحلي.

- **تعزيز الاستقرار المالي:** يمكن للشمول المالي دعم الاستقرار المالي شريطة توافر الأطر القوية لإدارة المخاطر والرقابة المالية، كما يمكن لزيادة توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في الاستقرار المالي مما يسمح للبنوك بتنويع محفظاتها الائتمانية، ودرجة اكتشافها للمخاطر، فالائتمان الممنوح لها هو من فئات الأصول الخطرة نسبياً، مما يقتضي التعامل على مستوى السياسات المتخذة والاحتياطات الوقائية المؤسسية الملائمة، في سبيل ضمان قوة معايير الانضباط الائتماني وتسيير المخاطر.¹⁶

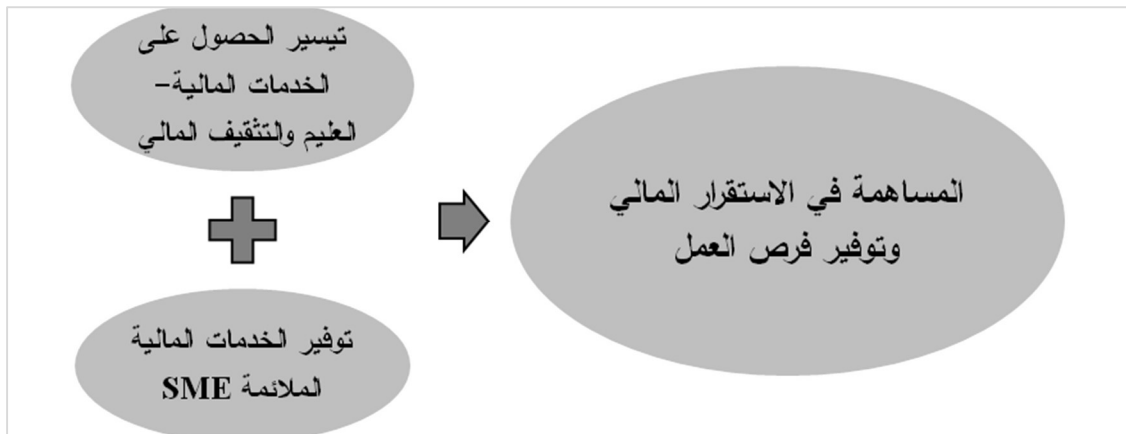
- **مكاسب توظيف العمالة:** من خلال تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الخدمات المالية على رأسها التمويل، يستطيع الشمول المالي عن طريق توفير الدعم المالي لها من زيادة فرص العمل المستدامة للأفراد¹⁷، علماً أن الدراسات والأبحاث أقرت بأن عدم تحقيق الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يؤدي إلى الانتشار الواسع للطابع غير الرسمي في سوق العمل، الأمر الذي ينعكس على انخفاض مستوى الوظائف المستدامة.¹⁸

- **تحسين المعاملات مع البنوك والمؤسسات المالية:** تطور الشمول المالي الرقمي من شأنه أن يعمل على تحسين الوصول العملي للخدمات والمنتجات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يؤدي إلى معالجة الوظائف الأساسية للمعاملات المتعلقة بعمل المؤسسات المالية كطلبات القروض والتمويل على شبكة الإنترنت، كما أن توسع الشمول المالي الرقمي يحد من عدم تماثل المعلومات ما بين البنوك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يسمح بجذب أكبر قدر ممكن من العملاء بطريقة فعالة.¹⁹

- **تمكين المرأة لتعزيز مجال المقاولاتية:** أدرك صناع القرار والباحثون أن الأنشطة المقاولاتية التي تقوم به المرأة من خلال قدرتها على إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمكن من زيادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة، بيد أن العديد من الدول النامية تعرف مواجهة النساء لعقبات أكبر مقارنة بالذكور في الحصول على الخدمات المالية الرسمية، فقد أضحت مشكلة التمويل من أهم التحديات أمام صاحبات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية مشاريعهم التجارية والإقتصادية، إضافة إلى وجود تمييز وفجوة بين الجنسين في ما يتعلق بطلب القروض المصرفية وحجمها من البنوك والمؤسسات المتخصصة، الأمر الذي يؤدي للاعتماد على القطاع غير الرسمي²⁰، ويشير الشكل الموالي لتأثير الشمول المالي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

الشكل 3: تأثير الشمول المالي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة



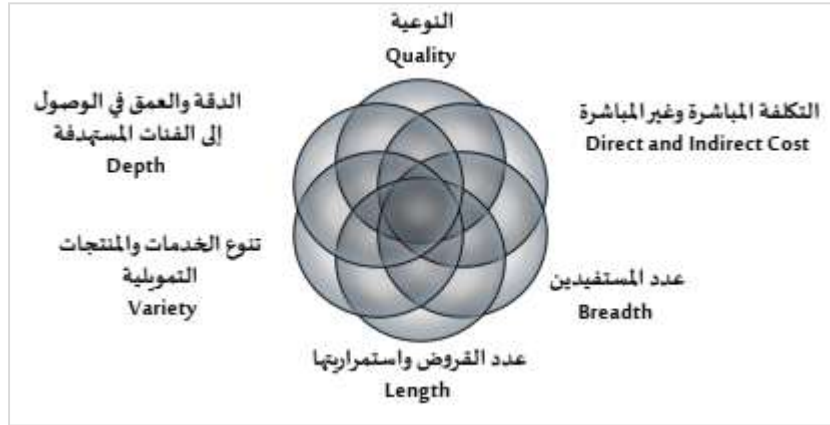
المصدر: صلاح الدين محمد أمين الإمام وآخرون، (2020): الشمول المالي والميزة التنافسية: تجارب محلية ودولية، الطبعة العربية، عمان-الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ص 70.

2.3 التمويل الأصغر كدعامة لسياسات الشمول المالي:

إن أهم الأفكار التي يقوم عليها الشمول المالي هي دعوة مجموعات جديدة من الجهات الفاعلة والقيام بالممارسات الضرورية فيما يتعلق بالمعاملات المالية لتمكين الفقراء، تأتي في مقدمتها مؤسسات التمويل الأصغر على اعتبار أن صناعة المالية المصغرة صناعة مستقلة ومتميزة²¹، كما أن تسهيل وصول الخدمات المالية يساعد على تكافؤ الفرص للأسر الأشد فقرا والمناطق الجغرافية المحرومة إقتصاديا، في ذات السياق يشكل التمويل الأصغر إستراتيجية تدخل تهدف للقضاء على احتكارات الأسواق والمؤسسات المالية ضد الفقراء والمستبعدين ماليا، من خلال إيجاد حلول فعالة ومتكاملة للقضاء على الإقصاء المالي والإجتماعي، تدنية مستويات الفقر، وتعزيز التنمية الشاملة وتحقيق الأهداف الإنمائية، الأكثر من ذلك هو إدماج السكان غير البنكيين في النظام المالي، بحيث تكون لهم إمكانية الوصول للنظام المالي الرسمي والإستفادة من خدمات المدفوعات والادخار وتحويلات الأموال والتأمين.²²

ومن أجل إتباع منهج الشمول المالي بشكل مسؤول تركز برامج التمويل الأصغر على بناء مؤسسات وأسواق محلية يكون ذلك بتظافر جهود جميع الأطراف الفاعلة على ثلاث مستويات أساسية: **المستوى الكلي (السياسة)** التي تشجع على خلق بيئة تنظيمية وسياسية داعمة لنظام مالي شامل يعمل على نمو وتطوير مجال التمويل الأصغر، ومن أهم المتدخلين في هذا المستوى البنوك المركزية، وزارات المالية، والهيئات العمومية، في حين أن **المستوى الأوسط (البنية التحتية للصناعة)** تشمل على إقامة بنية أساسية فعالة بغاية تزويد مؤسسات التمويل الأصغر بما يلزمها من كوادر وموارد بشرية ومالية، رأس المال، وحتى معلومات تستطيع تقديمها بكل كفاءة وفعالية، كما تمثل البنية التحتية المالية شفافية المعلومات، خدمات الدعم الفني والجمعيات والشبكات المهنية، أما في المستوى الأخير نجد مؤسسات التمويل الأصغر التي تتصف بالتنوع والاستدامة وتتنافس على تقديم منتجات وخدمات مالية مختلفة للفئات المستهدفة، وتقوم بسد فجوة طلب السوق²³، ويوضح الشكل الموالي أهم السمات المتعلقة بالخدمات المالية وغير المالية المقدمة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر:

الشكل 4: مميزات الخدمات المالية وغير المالية لمؤسسات التمويل الأصغر



المصدر: إيهاب مقابلة ومحمد عواودة، (2020): أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، العدد 152، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ص 16.

3.3 تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الأصغر:

على اعتبار أن التمويل الأصغر صناعة فريدة من نوعها تساهم في تحقيق الاشتغال المالي للأفراد والمؤسسات على حد سواء، فإنه يمكن الخروج بأهم النقاط التي تؤكد على الدور المميز لهذا البديل المستحدث في تعزيز فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الائتمان المتاح والميسور من خلال ما يأتي:

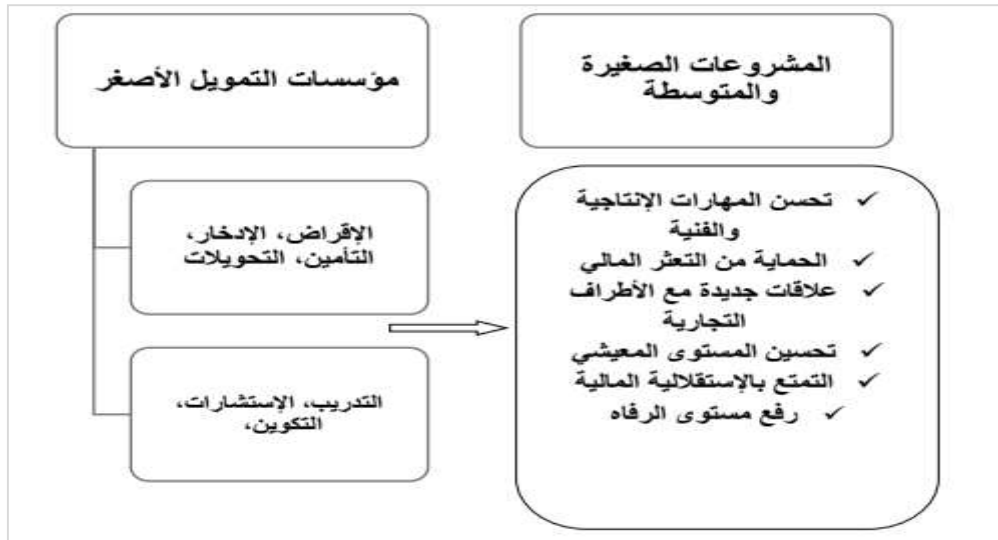
- يعمل التمويل الأصغر على توسيع نطاق الوساطة المالية لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمكين أصحاب المشاريع المستبعدين من الخدمات المالية الرسمية، زيادة عن عدم تحمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتكاليف ومعاملات باهظة الثمن عكس ما تفرضه هيئات ومؤسسات الإقراض الكلاسيكية؛

- تساعد عملية تنظيم ربط مختلف الأطراف الفاعلة في صورة السلطات العامة، الشركاء في التنمية، والجهات التنظيمية، على خلق بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيها تنوع واسع للخدمات المالية المقدمة مما يساهم في تحقيق شمولها المالي؛²⁴

- بفضل التقدم التكنولوجي استطاعت مؤسسات التمويل الأصغر التحول من كونها شبكات اجتماعية كثيفة العمالة إلى حلول رقمية قائمة على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات (ICT) التي تساعد بدورها على تحقيق التنمية المستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛

- يستطيع التمويل الأصغر سد فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة منها التي تواجه مشاكل في عدم القدرة على سداد الديون، واحتمالات التعثر المبكر نظرا لأن المؤسسات المالية الرسمية تحبذ التعامل مع الشركات الكبيرة ذات السيولة الضخمة والعملاء القادرين على الوفاء بالالتزامات المالية؛
- العمل على تعزيز تمكين المرأة في المجتمعات الريفية والأقل تعليما نسبيا، والرفع بقيمتها المضافة داخل المجتمع عن طريق تقديم مختلف أنواع التدريب والتكوين، التثقيف المالي إلى جانب خدمات الإقراض والمعاملات عبر الهاتف المحمول؛²⁵
- يعد إدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسات المالية المصغرة للقطاع الرسمي بمثابة حجر أساس لنجاح وتطور هذه المشروعات، والحد أيضا من توسع حجم القطاع غير الرسمي والمتكون أساسا من المشروعات الصغيرة، الأفراد المنتجين، الحرفيين والتجار الذين يجدون صعوبة في استيعاب تقنيات تكنولوجية وتجارية فعالة ومن ثم بطء عملية تحديث وتطوير الاقتصاد؛
- يشجع التمويل الأصغر على الادخار وزيادة الدخل بالنسبة للأفراد، كما يمكن التعاون بين هذه المؤسسات والجهات الرسمية في الدولة من أجل العمل على تنظيم القطاع غير الرسمي خاصة فيما يتعلق بعمليات الإقراض لفائدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة²⁶، ويمكن تلخيص الدور الهام للتمويل الأصغر في سبيل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الشكل التالي:

الشكل 5: تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الأصغر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- إيهاب مقابلة ومحمد عاوده، (2020): أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر، العدد 152، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ص 13.

- بدروني عيسى وآخرون، (2019): التمويل الأصغر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تراجع أسعار المحروقات، مجمع ملتقيات العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية المنعقد يومي 11 و12 فيفري 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 33.

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة التطرق للتمويل الأصغر كونه من أهم الأساليب الحديثة المعتمد عليها في الآونة الأخيرة للتقليل من فجوة الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحقيق شمولها المالي الأمر الذي من شأنه أن يحقق منافع مالية واقتصادية خاصة للاقتصاديات النامية، وتوصلت الورقة البحثية **لمجموعة من النتائج أهمها:**

- ☑ يمثل التمويل الأصغر بناء أنظمة مالية تستهدف مراعاة الاحتياجات المالية للأفراد ذوي الدخل المتدني خاصة المتواجدين في المناطق الريفية النائية، عن طريق تقديم حزمة متنوعة من الخدمات مثل الادخار، التأمين، التحويلات المالية، التدريب والتكوين وغيرها...
- ☑ امتازت صناعة التمويل الأصغر في السنوات الأخيرة بالنمو الهائل ذلك بسبب اهتمام مختلف الدول بالدور التنموي الذي تلعبه في مجال مكافحة الفقر وتقليص البطالة؛
- ☑ أثبتت الإحصائيات والأرقام المتعلقة بالتمويل الأصغر أنه حلقة محورية يساعد على دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة والنامية، خاصة التي لا تستطيع الاستفادة من التمويل بمبالغ ضخمة؛
- ☑ يساهم تحسين الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز فعالية السياسات المالية العامة والنقدية، وقد يسهم أيضا في تحقيق الاستقرار المالي، لكن يتطلب ذلك وضع استراتيجيات قومية لمواجهة العقبات الرئيسية أمام تحقيق الشمول المالي للأسر والمؤسسات؛
- ☑ يتميز التمويل الأصغر بالطابع المتزن بين خدمة الفقراء وتحقيق الاستفادة مما يسمح بسد فجوة الاستبعاد البنكي وتعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالتالي تعزيز وصولها لكافة الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها، ومنه يمكن **التأكيد على صحة الفرضية المطروحة.**

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم **بعض المقترحات والتوصيات** التالية:

- ☞ حتمية زيادة الاعتناء بالتمويل الأصغر والعمل على توفير جميع الظروف الملائمة لزيادة انتشاره وتوسعه مما يساهم في إنجاحه كأهم الطرق التمويلية؛

☞ اعتماد شبابيك ونوافذ متخصصة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية التقليدية تمتهن صناعة التمويل الأصغر؛

☞ دمج مؤسسات التمويل الأصغر في الأنظمة المالية الرسمية من أجل إضفاء الشرعية والحرفية المهنية في الاقتصاد وخلق شراكات بين البنوك التجارية وهيئات التمويل الأصغر لسد فجوة الشمول المالي للأفراد والمؤسسات؛

☞ تشجيع الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال وجود اقتصاد سليم وتنافسي وقطاع مصرفي يسهل دخول المشروعات للسوق، الحوكمة المؤسسية الرشيدة وتوافر معلومات الائتمان، وتسخير إمكانيات قنوات تمويل بديلة لتغطية الاحتياجات المالية؛

☞ ضرورة قيام الحكومات والبنوك المركزية بالدور المحوري في خلق بيئة تنظيمية وقانونية لتمكين التمويل الأصغر من أجل تعزيز وصول كافة الخدمات والمنتجات المالية للفقراء خاصة في المناطق الريفية؛

☞ الاستفادة من الممارسات والتجارب الدولية الناجحة في صناعة المالية المصغرة وإنشاء مختلف أشكال مؤسسات التمويل والدعم، وعدم الاقتصار على هيئات الدعم الحكومي كما هو الحال في الجزائر التي تشهد تدني ممارسة هذه الأداة التمويلية.

6. الهوامش والإحالات:

- ¹ أسامة محمد برير حسين وعلي عبد الله الحاكم، (2019): أثر تطبيق نمط الإدارة الإستراتيجية في تحقيق الإستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر العاملة بولاية الخرطوم في ظل الدور الوسيط للانتشار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 (العدد 01)، ص 38.
- ² Basharat Hossain and Syed Naimul Wadood, (2020): Impact of urban microfinance on the livelihood strategies of borrower slum dwellers in the Dhaka city, Bangladesh, Journal of Urban Management, Volume 09 (Issue 02), p 152.
- ³ Sunny Li Sun and Hao Liang, (2021): Globalization and affordability of microfinance, Journal of Business Venturing, Volume 36 (Issue 01), p 1.
- ⁴ محمد أمين بربري ومراد كريفار، (2018): دور وأهمية التمويل الأصغر في دعم وإنجاح المقاولاتية النسوية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 03 (العدد 01)، ص 116.
- ⁵ شيلي وسام، (2021): دور التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي -دراسة حالة الأردن-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 14 (العدد 01)، ص 443.
- ⁶ عبد الله أحمد عبد الله، (2019): دور مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية في السودان (دراسة تطبيقية على ولاية شمال كردفان-محليتي أم روابة والرهد أبودكنة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا-معهد تنمية الأسرة والمجتمع، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-الخرطوم، السودان، ص ص44-46.
- ⁷ زواق الحواس، (2021): مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر (تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005-2019)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06 (العدد 01)، ص 4.
- ⁸ بن عزة هشام، (2018): التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: مؤسسات الزكاة والأوقاف نموذجا دراسة حالة التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، ص 32.
- ⁹ محنان صبرينة، (2018): تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية -دراسة مقارنة بين التجربة الإندونيسية والجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف 1، الجزائر، ص 93.
- ¹⁰ أمين قسول، (2015): التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد 24 (العدد 71)، ص 11.
- ¹¹ كريمة قاسيمي وعثمان علام، (2021): دعم التمويل الأصغر للمشاريع الحرفية كآلية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر، مجلة معارف، المجلد 16 (العدد 02)، ص 504.
- ¹² كريمة قاسيمي وعثمان علام، المرجع السابق، ص ص504-505.
- ¹³ بوطلاحة محمد وآخرون، (2020): واقع الشمول المالي وتحدياته -الأردن والجزائر نموذجا-، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 (العدد 03)، ص 146.
- ¹⁴ إجلال راتب العقيلي وأحمد رشاد الشربيني، (2018): الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، لقاء الخبراء، الموسم العلمي 2017/2018، الحلقة السادسة، معهد التخطيط القومي، ص ص1-2.
- ¹⁵ Betgilu Oshora and others, (2021): Determinants of Financial Inclusion in Small and Medium Enterprises: Evidence from Ethiopia, Journal of Risk and Financial Management, Volume 14 (Issue 07), p p1-14.
- ¹⁶ نيكولا بلانشيه وآخرون، (2019): الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الطبعة العربية رقم 19/02، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واشنطن-و.م.أ: صندوق النقد الدولي، ص ص7-10.
- ¹⁷ Zhechen Geng and Guosheng He, (2021): Digital Financial Inclusion and sustainable employment: Evidence from countries along the belt and road, Borsa Istanbul Review, Volume 21 (Issue 03), p 307.

- ¹⁸ Zuzana Brixiovà and others, (2020): Access to finance among small and medium-sized enterprises and job creation in Africa, Structural Change and Economic Dynamics, Volume 55, p 178.
- ¹⁹ Liu Yang and Yountang Zhang, (2020): Digital Financial Inclusion and Sustainable Growth of Small and Medium Enterprises —Evidence Based on China's New Third Board Market Listed Companies, Sustainability Journal, Volume 12 (Issue 09), p p5-6.
- ²⁰ Nirosha Wellalage and Stuart Locke, (2017): Access to credit by SMEs in South Asia: do Women entrepreneurs face discrimination, Research in International Business and Finance, Volume 41, p 338.
- ²¹ Philip Mader, (2018): Contesting Financial Inclusion, Development and Change, Volume 49 (Issue 02), p 463.
- ²² HADEFI Abdelkrim Zoheir et BENSaid Mohamed, (2019): Microcrédit et inclusion financière en Algérie: Une étude d'impact, Arsad Journal For Economic and Management Studies, Volume 02 (Numéro 01), p 403.
- ²³ بنوالة ريم وبوتاعة سليمة، (2019): الجهات الفاعلة في صناعة التمويل الأصغر: مستويات التدخل والأدوار المنوطة لتعزيز الشمول المالي، الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، بدون صفحة.
- ²⁴ Oumarou Ibrahim Chaibou, (2019): Rôle de la Microfinance dans l'inclusion Financière des pays de l'UEMOA: application au cas du Niger, Thèse de Doctorat Inédit, Economies et finances, Université de Rouen Normandie-Saint Etienne, France, p p19-20.
- ²⁵ Rizwan MUSHTAQ, (2017): Essays on Access to Finance, Financial Literacy and Development, Doctoral Thesis Unpublished, U.F.R de Sciences Economiques, Université Paris I Panthéon Sorbonne-Paris, France, p p54-60.
- ²⁶ Mamourou Sidiki Konate, (2018): The Role of the digital economy in the financialisation and optimal integration of the informal sector, in a context of economic development, Doctoral Thesis unpublished, École Doctorale: Droit ET Sciences Politiques Economiques ET de Gestion, Université Côte D'Azur-Nice, France, p p48-51.

7. قائمة المراجع:

المنشورات العلمية:

- 1- إجلال راتب، العقيلي، وأحمد رشاد، الشربيني، (2018)، الشمول المالي والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، لقاء الخبراء، الموسم العلمي 2018/2017 (الحلقة السادسة)، معهد التخطيط القومي.
- 2- نيكولا، بلانشيه، ماكس، أبيندينو، آيدن، بيبولوف، آرمان، فوجيو، جياويه، لي، أنتا، ندوي، وآخرون، (2019)، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الطبعة العربية رقم 19/02، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى/صندوق النقد الدولي، واشنطن-و.م.أ.

الأطروحات:

- 1- أحمد عبد الله، عبد الله، (2019)، دور مشروعات التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية في السودان (دراسة تطبيقية على ولاية شمال كردفان - محليتي أم روبة والرهد أبودكنة)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الدراسات العليا - معهد تنمية الأسرة والمجتمع، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - الخرطوم، السودان.
- 2- هشام، بن عزة، (2018)، التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية: مؤسسات الزكاة والأوقاف نموذجا دراسة حالة التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر.

3- صبرينة، محنان، (2018)، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية -دراسة مقارنة بين التجربة الإندونيسية والجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف 1، الجزائر.

- 4- Oumarou, Ibrahim Chaibou, (2019), Rôle de la Microfinance dans l'inclusion Financière des pays de l'UEMOA: application au cas du Niger, Thèse de Doctorat Inédit, Department Sciences Economiques, Economies et finances, Université de Rouen Normandie- Saint Etienne, France.
- 5- MUSHTAQ, Rizwan, (2017), Essays on Access to Finance, Financial Literacy and Development, Department Sciences Economiques, Doctoral Thesis Unpublished, U.F.R de Sciences Economiques, Université Paris 1 Panthéon Sorbonne-Paris, France.
- 6- Konate, Mamourou Sidiki, (2018), The Role of the digital economy in the financialisation and optimal integration of the informal sector, in a context of economic development, Doctoral Thesis unpublished, Department Sciences Economiques, École Doctorale: Droit ET Sciences Politiques Economiques ET de Gestion, Université Côte D'Azur-Nice, France.

المقالات:

- 1- محمد برير حسين، أسامة، وعبد الله الحاكم، علي، (2019)، أثر تطبيق نمط الإدارة الإستراتيجية في تحقيق الإستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر العاملة بولاية الخرطوم في ظل الدور الوسيط للانتشار، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 20، العدد 01، الصفحات 33-50.
- 2- Hossain, Basharat, and Wadood, Syed Naimul, (2020), Impact of urban microfinance on the livelihood strategies of borrower slum dwellers in the Dhaka city, Bangladesh, Journal of Urban Management-Zhejiang University (China), Volume 09, Issue 02, Pages 151-167.
- 3- Li Sun, Sunny, and Liang, Hao, (2021), Globalization and affordability of microfinance, Journal of Business Venturing-Indiana University (USA), Volume 36, Issue 01, Pages 01-18.
- 4- محمد أمين، بربري، ومراد، كريفار، (2018)، دور وأهمية التمويل الأصغر في دعم وإنجاح المقاولات النسوية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة-جامعة الوادي (الجزائر)، المجلد 03، العدد 01، الصفحات 110-127.
- 5- وسام، شيلي، (2021)، دور التمويل الأصغر في تحقيق الشمول المالي -دراسة حالة الأردن-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية-جامعة الوادي (الجزائر)، المجلد 14، العدد 01، الصفحات 438-456.
- 6- الحواس، زواق، (2021)، مساهمة التمويل المصغر في تنمية المؤسسات الصغيرة في الجزائر (تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2005-2019)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية-جامعة المسيلة (الجزائر)، المجلد 06، العدد 01، الصفحات 01-20.
- 7- أمين، قسول، (2015)، التأمين الأصغر كآلية لتحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة في الحد من الفقر المدقع والجوع في البلدان النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية-الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (مصر)، المجلد 24، العدد 71، الصفحات 08-19.

- 8- كريمة، قاسيمي، وعثمان، علام، (2021)، دعم التمويل الأصغر للمشاريع الحرفية كآلية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر، مجلة معارف-جامعة البويرة (الجزائر)، المجلد 16، العدد 02، الصفحات 500-525.
- 9- محمد، بوطلالة، حسينة، ساعد بخوش، وكريمة، بوقرة، (2020)، واقع الشمول المالي وتحدياته -الأردن والجزائر نموذجا-، مجلة اقتصاد المال والأعمال-المركز الجامعي ميلة (الجزائر)، المجلد 04، العدد 03، الصفحات 143-158.
- 10- Oshora, Betgilu, Desalegn, Goshu, Gorgenyi-Hegyes, Eva, Fekete-Farkas, Maria, and Zeman, Zoltan, (2021), Determinants of Financial Inclusion in Small and Medium Enterprises: Evidence from Ethiopia, Journal of Risk and Financial Management-MDPI (Switzerland), Volume 14, Issue 07, Pages 01-19.
- 11- Geng, Zhechen, and He, Guosheng, (2021), Digital Financial Inclusion and sustainable employment: Evidence from countries along the belt and road, Borsa Istanbul Review (Turkey), Volume 21, Issue 03, Pages 307-316.
- 12- Brixiova, Zuzana, Kangoye, Thierry, and Urbain Yogo, Thierry, (2020), Access to finance among small and medium-sized enterprises and job creation in Africa, Structural Change and Economic Dynamics (Netherland), Volume 55, Pages 177-189.
- 13- Yang, Liu, and Zhang, Yountang, (2020), Digital Financial Inclusion and Sustainable Growth of Small and Medium Enterprises —Evidence Based on China's New Third Board Market Listed Companies, Sustainability Journal-MDPI (Switzerland), Volume 12, Issue 09, Pages 01-21.
- 14- Wellalage, Nirosha, and Locke, Stuart, (2017), Access to credit by SMEs in South Asia: do Women entrepreneurs face discrimination, Research in International Business and Finance (USA), Volume 41, Pages 336-346.
- 15- Mader, Philip, (2018), Contesting Financial Inclusion, Development and Change-International Institute of Social Studies, Volume 49, Issue 02, Pages 461-483.
- 16- Abdelkrim Zoheir, HADEFI, et Mohamed, BENSaid, (2019), Microcrédit et inclusion financière en Algérie: Une étude d'impact, Arsad Journal For Economic and Management Studies-Université Skikda (Algérie), Volume 02, Numéro 01, Pages 401-417.

المداخلات:

- 1- ريم، بونواله، وسليمة بوتاعة، (26 سبتمبر 2019)، الجهات الفاعلة في صناعة التمويل الأصغر: مستويات التدخل والأدوار المنوطة لتعزيز الشمول المالي، الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية المنعقد يوم 26 سبتمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس-المدينة، الجزائر.